

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

رؤية المملكة ٢٠٣٠

وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

استعراض وتعريف



رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

السعودية .. العمق العربي والإسلامي .. قوة استثمارية رائدة .. ومحور ربط القارات الثلاث

اعداد : سحر محمد علي حجار
رئيسة الشؤون التعليمية
مكتب التعليم شمال المدينة المنورة - بنات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين



المحتويات

الجزء الأول : رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

الجزء الثاني : برنامج التحول الوطني .

الجزء الثالث : ما يخص وزارة التعليم لتحقيق الرؤية وتنفيذ برنامج التحول الوطني



الموجه الأساسي لرؤية المملكة العربية السعودية SAUDI VISION 2030

المضامين الأساسية لكلمة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

يسرني أن أقدم لكم رؤية الحاضر للمستقبل، التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد

(السعودية .. العمق العربي والإسلامي .. قوة استثمارية رائدة .. ومحور ربط القارات الثلاث)

بجيت تعبر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلادنا. دائماً ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تبنى على مكان القوة.

❖ ونحن نشق ونعرف أن الله سبحانه حباناً وطناً مباركاً هو أئمن من البترول، ففيه الحرمان الشريفان، أظهر بقاع الأرض، وقبله أكثر من مليار مسلم، وهذا هو عمقنا العربي والإسلامي وهو عامل نجاحنا الأول.

❖ كما أن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا وهذا هو عامل نجاحنا الثاني.

❖ ولوطننا موقع جغرافي استراتيجي، فالمملكة العربية السعودية هي أهم بوابة للعالم بصفتها مركز ربط للقارات الثلاث، وتحيط بها أكثر المعابر المائية أهمية، وهذا هو عامل نجاحنا الثالث.

وهذه العوامل الثلاثة هي مرتكزات رؤيتنا التي نستشرف آفاقها، ونرسم ملامحها معاً.

في وطننا :

أ- وفرة من بدائل الطاقة المتجددة، وفيها ثروات سخية من الذهب والفسفات واليورانيوم وغيرها.
ب- وأهم من هذا كله، ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: (شعبٌ طموحٌ، معظمه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمان مستقبلها بعون الله)، ولا ننسى أنه بسواعد أبنائها قامت هذه الدولة في ظروف بالغة الصعوبة، عندما وحدها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه. وبسواعد أبنائه، سيفاجئ هذا الوطن العالم من جديد.
نريد أن نضاعف قدراتنا:

- نريد أن نحول أرامكو من شركة لإنتاج النفط إلى عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم.
- نريد أن نحول صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق سيادي في العالم.
- سنعمل على تحفيز كبريات شركاتنا السعودية لتكون عابرة للحدود ولاعباً أساسياً في أسواق العالم.
- سنشجع الشركات الواعدة لتكبر وتصبح عملاقة.
- حريصون على أن يبقى تسليح جيشنا قويا، وفي نفس الوقت نريد أن نصنع نصف احتياجاته العسكرية على الأقل محلياً.
- سنستثمر ثروتنا في الداخل، وذلك من أجل إيجاد المزيد من الفرص الوظيفية والاقتصادية.
- سنخفض الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الإلكترونية.
- سنعمد الشفافية والمحاسبة الفورية، حيث أنشئ مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد في مساءلتها عن أي تقصير.

(سنكون شفافين وصریحين عند الإخفاق والنجاح، وسنتقبل كل الآراء ونستمع الى جميع الأفكار).

طموحنا :

أن نبني وطناً أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة، في التوظيف والرعاية الصحيّة والسكن والترفيه وغيره.

نلتزم أن نكون :

من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعال لخدمة المواطنين، ومعاً سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعاً مزدهرةً قويةً تقوم على سواعد أبنائها وبناتها وتستفيد من مقدراتها، دون أن نرتهن إلى قيمة سلعة أو حراك أسواق خارجية. نحن نملك كل العوامل التي تمكننا من تحقيق أهدافنا معاً، ولا عذر لأحد منا في أن نبقي في مكاننا، أو أن نتراجع لا قدر الله. رؤيتنا لبلادنا التي نريدها، دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر.

سنرحب :

بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح.



استعراض عام

لمحاور رؤية المملكة الرئيسية

(الركائز الأساسية ، الالتزامات والأهداف الاستراتيجية)

تعتمد الرؤية على (٣) محاور وهي :

١. المحور الأول : المجتمع الحيوي :

تأتي سعادة المواطنين والمقيمين على رأس أولوياتنا، وسعادتهم لا تتم دون اكتمال صحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، وهنا تكمن أهمية رؤيتنا في بناء مجتمع ينعم أفرادُه بنمط حياة صحي، ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة.

٢. المحور الثاني : الاقتصاد المزدهر :

تعدّ مهارات أبناءنا وقدراتهم من أهم مواردنا وأكثرها قيمة لدينا، وسنسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم من خلال تبني ثقافة الجزاء مقابل العمل، وإتاحة الفرص للجميع، وإكسابهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نعزز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، كما سنفتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا.

٣. المحور الثالث : الوطن الطموح :

الوطن الذي ننشده لا يكتمل إلا بتكامل أديارنا، فلدينا جميعاً أدوار نؤديها سواء كنا عاملين في القطاع الحكومي أو الخاص أو غير الربحي. وهناك مسؤوليات عديدة تجاه وطننا ومجتمعنا وأسرتنا وتجاه أنفسنا كذلك. في الوطن الذي ننشده، سنعمل باستمرار من أجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، وسنسعى إلى تحقيق المنجزات والمكتسبات التي لن تأتي إلا بتحمّل كل منا مسؤولياته من مواطنين وقطاع أعمال وقطاع غير ربحي.

(وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.)

المحور الأول : المجتمع الحيوي .

المكونات الرئيسية محور (مجتمع حيوي)	الركائز الأساسية	الالتزامات	الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور
قيمه راسخة	١. نحيا وفق مبادئنا الإسلامية	١. شرف خدمة المعتمرين المتزايدين على أكمل وجه	١. زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى ٣٠ مليون معتمر.
	٢. نسخر طاقاتنا وإمكاناتنا لخدمة ضيوف الرحمن	٢. أكبر متحف إسلامي في العالم	٢. رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل
	٣. نعتز بهويتنا الوطنية		
بيئته عامرة	١. ندعم الثقافة والترفيه	١. "داعم" وسائل ترفيه هادفة للمواطنين وبحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، سيكون هناك - بإذن الله - أكثر من (٤٥٠) نادي هواة مسجل يقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفعاليات ترفيهية وفق منهجية منظمة وعمل احترافي.	١. ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢.٩% إلى ٦%.
	٢. نعيش حياة صحية		٢. ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من ١٣٪ إلى ٤٠٪
	٣. نطور مدننا		٣. تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم
	٤. نحقق استدامة بيئية		
بنيانه متين	١. نهتم بأسرنا	١. "ارتقاء" دور أكبر للأسرة في تعليم أبنائها	١. الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة ١٠
	٢. نبني شخصيات أبنائنا	٢. يمثل اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية. وهدفنا هو إشراك (٨٠%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م) بإذن الله.	٢. زيادة متوسط العمر المتوقع من ٧٤ إلى ٨٠ عاما
	٣. نمكن مجتمعنا		
	٤. نرعى صحتنا	أسلوب مبتكر لصحة ذات جودة عالية وفاعلية أكبر	

المحور الثاني : اقتصاد مزدهر

المكونات الرئيسية محور (اقتصاد مزدهر)	الركائز الأساسية	الالتزامات	الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور
اقتصاد مزدهر (فرصة مثمرة)	١. نتعلم لنعمل	تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م). وسيتمكن طلابنا من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتصنيف التعليمي.	١. تخفيض معدل البطالة من ١١.٦٪ إلى ٧٪
	٢. ندعم منشآتنا الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة	دور أكبر للمنشآت الصغيرة	٢. ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪
	٣. ننمي فرصنا	تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (٧٠%). وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية وبطنها، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٥%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وسنسعى إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث مؤسساتنا المالية على زيادة تلك النسبة إلى (٢٠%) بحلول عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م) بعون الله.	٣. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪
	٤. نستقطب الكفاءات التي نحتاج إليها		

تابع : المحور الثاني : اقتصاد مزدهر

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور	الالتزامات	الركائز الأساسية	المكونات الرئيسية محور (اقتصاد مزدهر)
<p>١. ارتفاع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة ١٩ إلى المراتب الـ ١٥ الأولى على مستوى العالم</p>	<p>توطين الصناعات العسكرية هدفنا هو توطين ما يزيد على (٥٠٪) من الإنفاق العسكري بحلول (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م) بإذن الله. ولقد انطلقنا فعلاً، فبدأنا بتطوير بعض الصناعات الأقل تعقيداً من قطع غيار ومدركات وذخائر، وسنواصل هذا المسار إلى أن نصل إلى توطين معظمها، وسنوسع دائرة الصناعات الوطنية لتشمل الصناعات الأكثر تعقيداً مثل صناعة الطيران العسكري، وسنبني منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة بما يسهم في تحسين مستوى اكتفائنا الذاتي ويعزز من تصدير منتجاتنا العسكرية لدول المنطقة وغيرها من الدول.</p>	<p>١. نعظم قدراتنا الاستثمارية</p>	<p>اقتصاد مزدهر (استثماره فاعل)</p>
<p>٢. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من ٤٠٪ إلى ٧٥٪</p>	<p>تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني سنوجه جهودنا نحو تطوير هذا القطاع الحيوي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٩٧) مليار ريال بإذن الله، وزيادة عدد فرص العمل في القطاع إلى (٩٠) ألف فرصة عمل بحلول العام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م).</p>	<p>٢. نطلق قطاعاتنا الواعدة</p>	
<p>٣. رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠ مليار إلى ما يزيد على ٧ تريليونات ريال سعودي</p>	<p>سوق للطاقة المتجددة لذلك نستهدف إضافة (٩.٥) جيجاوات من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلي بحلول العام (١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م) كمرحلة أولى، كما نستهدف توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في اقتصادنا، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيرها.</p>	<p>٣. نخصص خدماتنا الحكومية</p>	

المكونات الرئيسية لمحور (اقتصاد مزدهر)	الركائز الأساسية	الالتزامات	الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور
اقتصاد مزدهر تنافسيته جاذبة	١. نحسن بيئة الأعمال	<p>إعادة هيكلة مركز الملك عبد الله المالي قطاع تجزئة متطور</p> <p>ونهدف - بحلول عام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٠م) - إلى إضافة مليون فرصة عمل للمواطنين في قطاع تجزئة حديث تشارك فيه مجموعة من العلامات التجارية العصرية المحلية والإقليمية والعالمية. كما نهدف بحلول (٢٠٢٢ - ٢٠٢٠م)، إلى رفع نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة إلى (٨٠%) من خلال جذب تجار التجزئة الإقليميين والدوليين، وتخفيف القيود المتعلقة بالملكية والاستثمار الأجنبي</p> <p>تنمية البنية التحتية الرقمية</p> <p>تعتبر البنية التحتية الرقمية مُمكنًا أساسياً لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك سنعمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات وبخاصة تقنيات النطاق العريض عالي السرعة لزيادة نسبة التغطية في المدن وخارجها وتحسين جودة الاتصال، وسيكون ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، ويتمثل هدفنا في الوصول إلى تغطية تتجاوز (٩٠%) من المنازل في المدن ذات الكثافة السكانية العالية و(٦٦%) في المناطق الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية، سنحفز</p>	١. الانتقال من المركز ٢٥ في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ ١٠ الأولى
	٢. نعيد تأهيل المدن الاقتصادية		٢. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من ٣.٨% إلى المعدل العالمي ٥.٧%
	٣. نؤسس مناطق خاصة		٣. الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠% إلى ٦٥%
	٤. نؤسس مناطق خاصة		

تابع: المحور الثاني : اقتصاد مزدهر

المكونات الرئيسية محور (اقتصاد مزدهر)	الركائز الأساسية	الالتزامات	الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور
اقتصاد مزدهر موعده مستغل	١. ننشئ منصة لوجستية مميزة	<p>برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية</p> <p>سنقوم بتدريب أكثر من (٥٠٠) ألف موظف حكومي عن بعد وتأهيلهم لتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية في أجهزتنا الحكومية بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)،</p> <p>توفير الخدمات (المشتركة)</p> <p>سنطبق منهجية الخدمات المشتركة التي تهدف إلى توحيد الجهود للاستفادة القصوى من الموارد وتوفير بيئة عمل مناسبة لجميع الجهات بأقل تكلفة، وذلك بدمج الخدمات المساندة في الأجهزة الحكومية لرفع الإنتاجية والجودة وتخفيض التكاليف، والحد من الهدر المالي والإداري</p> <p>(قوام) رفع كفاءة الإنفاق</p> <p>سنلتزم برفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، وسنطلق برنامج (قوام) الذي استلهمنا اسمه من قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)، ليكون ذلك منهجاً نسير عليه في تخطيط البرنامج وتنفيذه.</p> <p>تطوير الحكومة الإلكترونية</p> <p>وسنوسع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة لتشمل خدمات أخرى مثل نظم المعلومات الجغرافية، والخدمات الصحية والتعليمية. كما سنحسن جودة الخدمات الإلكترونية المتوافرة حالياً عبر تيسير الإجراءات وتنويع قنوات التواصل وأدواته، وسندعم استعمال التطبيقات الإلكترونية على مستوى الجهات الحكومية مثل السحابة الإلكترونية الحكومية، ومنصة مشاركة البيانات، ونظام إدارة الموارد البشرية، وسنعزز حوكمة الخدمات الإلكترونية على مستوى الحكومة.</p>	١. نقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٤٩ إلى ٢٥ عالمياً و١ إقليمياً
	٢. نتكامل إقليمياً ودولياً		٢. رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ إلى ٥٠٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
	٣. ندعم شركاتنا الوطنية		٣. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (١٦٣) ملياراً إلى (١) تريليون ريال سنوياً.
	٤. ننتهج الشفافية		٤. الوصول من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة.
	٥. نحافظ على مواردنا الحيوية		٥. الوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز الـ (٥) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية.
	٦. نتفاعل مع الجميع		
	٧. نلتزم بكفاءة الإنفاق وبالتوازن المالي		
	٨. ندعم المرونة		

المحور الثالث : وطن طموح

المكونات الرئيسية محور (وطن طموح)	الركائز الأساسية	الالتزامات	الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمحور
وطن طموح مواطنه مسئول	١. نتحمل المسؤولية في حياتنا	تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي لا تتجاوز مساهمة القطاع غير الربحي لدينا (٠.٣%) من الناتج المحلي. وتعد هذه المساهمة متواضعة إذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ (٦%). في الوقت الراهن، تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد (٧%) فقط، وسنرفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من (٣٣%) بإذن الله بحلول عام ١٤٤٢ هـ - (٢٠٢٠م).	١. رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦%) إلى (١٠%) .
	٢. نتحمل المسؤولية في أعمالنا	سوف يسهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (الذين تم إقرارهما مؤخراً) في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسة، وسنعمل على تعزيز ذلك بدعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنسهل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروة بما يسهم في نمو القطاع غير الربحي بشكل سريع، كما سنعمل على تهيئة البيئة التقنية المساندة، ونواصل العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية.	٢. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (١%) إلى (٥%).
	٣. نتحمل المسؤولية في مجتمعنا		٣. الوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (١١) ألف الآن.

كيف نحقق الرؤية

نضع من خلال وثيقة الرؤية تصورا واضحا ورؤية طموحة لوطننا في عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م)، وتعدّ هذه الوثيقة الخطوة الأولى في توجهنا الجديد نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل لوطننا. ولأجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، بدأنا بالفعل بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدّت الطريق أمام بناء هذه الرؤية بالإضافة إلى عدد من البرامج التنفيذية ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. برنامج إعادة هيكلة الحكومة.
٢. برنامج الرؤى والتوجهات.
٣. برنامج تحقيق التوازن المالي.
٤. برنامج إدارة المشروعات.
٥. برنامج مراجعة الأنظمة.
٦. برنامج قياس الأداء.
٧. برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية.
٨. برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة.
٩. برنامج رأس المال البشري.
١٠. برنامج التحول الوطني .
١١. برنامج الشركات الاستراتيجية .
١٢. برنامج التوسع في التخصيص .
١٣. برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي .

وفيما يلي نلقي الضوء على هذه البرامج

١. **برنامج إعادة هيكلة الحكومة:** إن نمط هيكله العمل الحكومي عالمياً يتجه نحو المرونة وإعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية. وقد تمت الانطلاقة فعلياً في هذا المسار، وذلك بإلغاء المجالس العليا في الدولة، وإنشاء مجلسين أحدهما للشؤون السياسية والأمنية والآخر للشؤون الاقتصادية والتنمية، وقد أسهم ذلك في تسريع عملية وضع الاستراتيجيات ورفع كفاءة الأداء وتسريع الإجراءات وعملية اتخاذ القرار. وسنواصل هذا التطوير الهيكلي بصورة شاملة وعلى مراحل بحسب الأولوية.
٢. **برنامج الرؤى والتوجهات:** لقد اعتمدنا ما رفعته أجهزتنا الحكومية من توجهات ورؤى ملائمة، حيث تمت مراجعة مهامها الحالية ومواءمتها مع احتياجاتنا المستقبلية، اعتماداً على الدراسات اللازمة والمقارنات المعيارية، وتحليل البرامج والخطط ومؤشرات قياس الأداء المحققة لها.
٣. **برنامج تحقيق التوازن المالي:** منذ تأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بدأنا في مراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وأسسنا لجاناً واستحدثنا إدارات جديدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها، ومراجعة اللوائح المتعلقة بذلك. رفعنا خلال العام الماضي إيراداتنا غير النفطية بنحو (٣٠%)، ونسعى خلال الأعوام القادمة إلى الاستمرار بهذه الوتيرة وتسريعها عبر إجراءات جديدة في قطاعات متعددة.
٤. **برنامج إدارة المشروعات:** تمر بلادنا اليوم بموجة من المشروعات الإصلاحية والتطويرية في جميع الأجهزة، ولإدارة ذلك الزخم بطريقة ملائمة والتأكد من مواءمة الجهود، اعتمدنا المفهوم العلمي لإدارة المشروعات، وأسسنا مكتباً لإدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والكثير من الجهات الحكومية الأخرى، كما أسسنا مركزاً للإنجاز والتدخل السريع.
٥. **برنامج مراجعة الأنظمة:** خلال العام الماضي، قمنا بمراجعة بعض الأنظمة القائمة وسن أنظمة جديدة طال انتظارها منذ سنوات، ومنها نظام الشركات، ونظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، ونظام رسوم الأراضي البيضاء، ونظام الهيئة العامة للأوقاف، وغيرها. وسنستمر في مراجعة الأنظمة للتأكد من ملاءمتها للمستقبل.
٦. **برنامج قياس الأداء:** قمنا باعتماد ثقافة الأداء مبدأ لأعمالنا، وحرصنا على تطبيقه في تقويمنا لجميع الجهات والبرامج والمبادرات والمسؤولين، وقد أسسنا المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة للقيام بهذه المهمة بشكل مؤسسي، وقمنا ببناء لوحات لمؤشرات قياس الأداء بما يعزز المساءلة والشفافية.
٧. **برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية:** نؤمن بأن لدى أرامكو السعودية القدرة على قيادة العالم في قطاعات جديدة إضافة إلى النفط، وعملت الشركة على برنامج تحولي متكامل يضعها في موقع قيادي في أكثر من مجال.
٨. **برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة:** عملنا على إعادة هيكلة الصندوق، ونواصل العمل في تمكينه من إدارة الأصول التي ضمت إليه سابقاً وستضم إليه مستقبلاً لتجعل منه أكبر صندوق سيادي في العالم، وسنعلن عن برنامج متكامل لذلك.

٩. **برنامج رأس المال البشري:** نظراً لكون العنصر البشري عاملاً أساسياً لنجاح المشروعات، سنعمل على تأسيس برنامج متخصص لدعم وتفعيل هذا العنصر- المهم. وسيُعنى البرنامج بقياس كفاءة رأس المال البشري في القطاع العام وتقويمها وتحليلها، والمساندة في توفير الكوادر والدراسات والاستشارات والشركات الاستراتيجية المتعلقة برأس المال البشري، والمساعدة في الاختيار والتطبيق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
١٠. **برنامج التحول الوطني:** عملنا مع أجهزتنا الحكومية وفق إجراء جديد في ورش عمل احترافية على تحديد أولوياتنا الوطنية واقتراح المبادرات اللازمة لتحقيقها عبر شركات مع القطاع الخاص وأسلوب إداري ومالي مبتكر، وعبر تحديد مبادرات نوعية بخطت تفصيلية ومؤشرات واضحة لقياس الأداء.
١١. **برنامج الشركات الاستراتيجية:** نعمل مع شركائنا الاقتصاديين حول العالم لبناء شركات استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين وبما يتوافق مع رؤيتنا الوطنية لتكون محوراً لربط القارات الثلاث ولتعزيز صادراتنا.
١٢. **برنامج التوسع في التخصيص:** نعمل على تحديد دقيق لعدد من القطاعات الملائمة للتخصيص، ونقوم بإعداد على برنامج متكامل لإنجاح هذا التوجه والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية ونقل المعرفة والتأكد من تحقيق أهدافنا بشكل متوازن وعلمي.
١٣. **برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي:** سنعمل على إعادة هيكلة مستمرة ومرنة لأجهزتنا الحكومية، تلغي الأدوار المتكررة وتوسعى إلى توحيد الجهود وتسهيل الإجراءات وتحديد الاختصاصات بشكل واضح وتفعيل مسؤولية الجهات في تسلم مهماتها بشكل يسمح لها بالتنفيذ ويمكن المساءلة، ويضمن استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات. كما سننشئ مكتباً للإدارة الاستراتيجية على مستوى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يعمل على مواءمة كافة البرامج والخطط الحكومية والتأكد من ملاءمتها مع الرؤية الوطنية ومنع الازدواجية أو التضارب بين السياسات وبرامج الأجهزة، والتأكد من أن مكونات هذه الرؤية تفضّل في استراتيجيات قطاعية ملائمة. كما سنؤسس مركز دعم اتخاذ القرار في الديوان الملكي لتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرار، بما يضمن تعزيز اعتمادها على البراهين والأدلة.

(إن التزامنا بتحقيق هذه البرامج المحورية لأهدافها، وإسهام كل منا في هذه الجهود الوطنية، سيمثل الخطوة الأولى في سبيل تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وسنستمر بإطلاق برامج جديدة خلال السنوات القادمة، وسنعمل بشكل مستمر على مراجعة وتقويم أدائنا في سبيل تحقيق رؤيتنا بإذن الله)

رؤية VISION



المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

استعراض عام لأهداف الرؤية

بخطوط (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م)

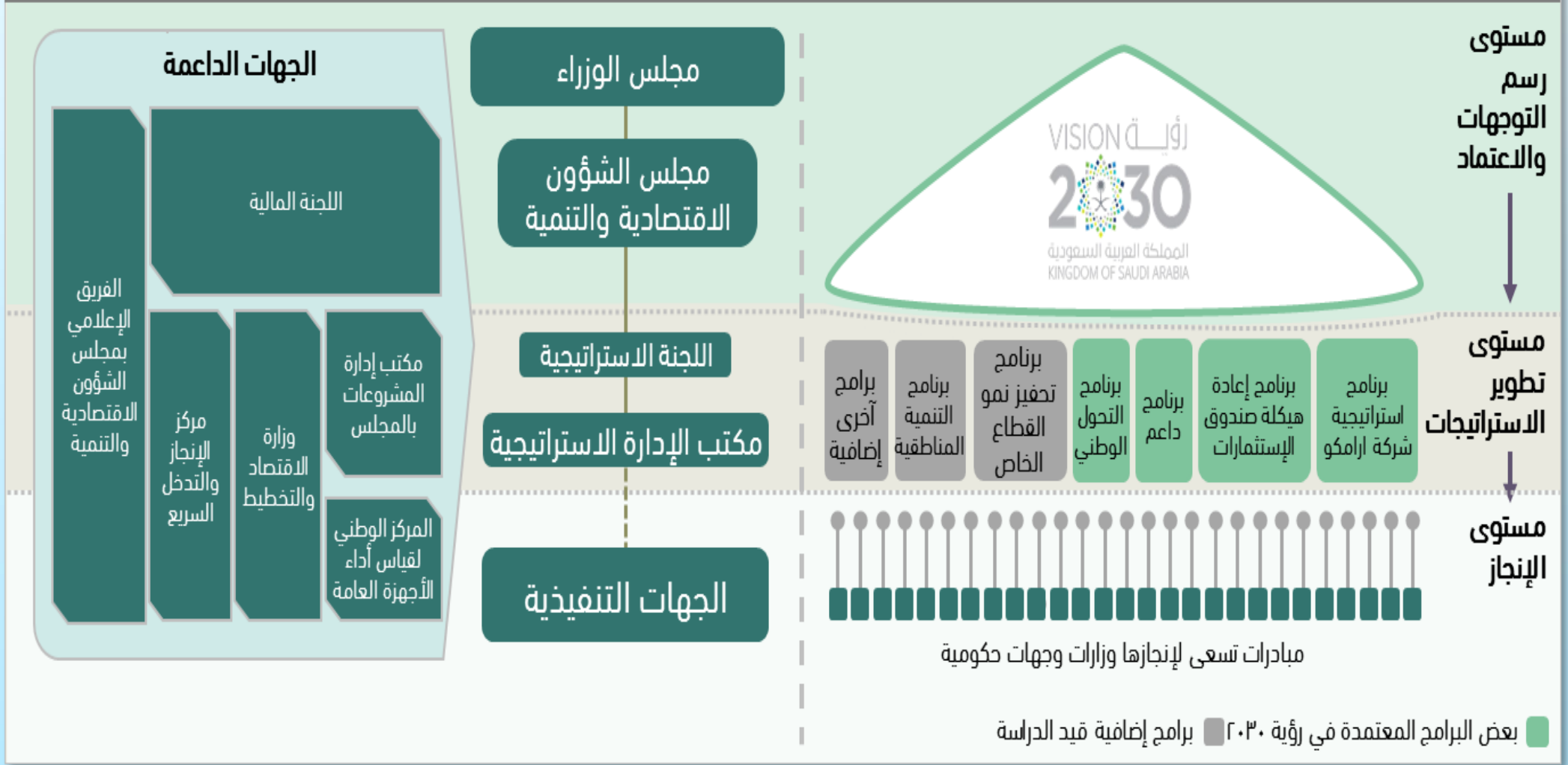
١. زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من (٨) ملايين إلى (٣٠) مليون معتمر.
٢. رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.
٣. تصنيف (٣) مدن سعودية بين أفضل (١٠٠) مدينة في العالم.
٤. ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (٢,٩٪) إلى (٦٪).
٥. ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من (١٣٪) إلى (٤٠٪).
٦. الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٠).
٧. زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاماً.
٨. تخفيض معدل البطالة من (١١,٦٪) إلى (٧٪).
٩. ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٠٪) إلى (٣٥٪).
١٠. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٪) إلى (٣٠٪).
١١. ارتفاع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة (١٩) إلى المراتب الـ (١٥) الأولى على مستوى العالم.
١٢. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (٤٠٪) إلى (٧٥٪).
١٣. رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (٦٠٠) مليار إلى ما يزيد على (٧) تريليونات ريال سعودي.
١٤. الانتقال من المركز (٢٥) في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ (١٠) الأولى.
١٥. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (٣,٨٪) إلى المعدل العالمي (٥,٧٪).
١٦. الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠٪) إلى (٦٥٪).
١٧. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (١٦٢) ملياراً إلى (١) تريليون ريال سنوياً.
١٨. الوصول من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة.
١٩. الوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز الـ (٥) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية..
٢٠. رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦٪) إلى (١٠٪).
٢١. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (١٪) إلى (٥٪).
٢٢. الوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (١١) ألف الآن.



إطار حوكمة تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"

استنادًا إلى تكليف مجلس الوزراء لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" قام المجلس بتطوير نظام حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛ بما يمكن المجلس من المتابعة الفاعلة .

نموذج حوكمة "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"



إطار حوكمة تنفيذ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"

الأدوار والمسؤوليات:

أولاً: على مستوى رسم التوجّهات والاعتماد:

• مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

بناء على تفويض مجلس الوزراء، يتولى المجلس وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، ويشمل ذلك رسم الرؤى والتوجّهات والبرامج والرفع بها، والبت فيما يطرأ على البرامج والمبادرات من تعديل أو تحديث، كما يتولى المجلس البت فيما من شأنه إعاقة تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها فيما يقع ضمن اختصاصاته.

• اللجنة المالية:

تتولى اللجنة وضع وتحديث آليات اعتماد تمويل البرامج والمبادرات بما في ذلك تطوير إطار النفقات متوسطة المدى، كما تتولى اللجنة إعداد وتحديث الآليات التفصيلية التي يتم من خلالها اعتماد المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات ويشمل ذلك دراسة المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات وتخطيط التدفقات النقدية لها والرفع بشأنها.

• الفريق الإعلامي بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

يتولى الفريق الإعلامي في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ترسيخ الصورة الذهنية لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، ويشمل ذلك توحيد الرسائل الموجهة للرأي العام وتصحيح ما قد يكون خاطئاً منها وتطوير الخطط الإعلامية لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" والبرامج التنفيذية المرتبطة بها لإطلاقها للجمهور تعزيزاً لمبدأ الشفافية.

ثانياً: على مستوى تطوير الاستراتيجيات:

• اللجنة الاستراتيجية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

تتولى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مسؤولية تقديم الدعم في الشؤون الاستراتيجية للمجلس، بما في ذلك اقتراح صياغة الاستراتيجيات المحققة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، وترجمتها إلى برامج تنفيذية، ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال إشرافها على مكتب الإدارة الاستراتيجية، ودراسة كل ما يرفعه المكتب إليها. كما تتولى اللجنة كذلك دوراً هاماً في حل العوائق والمشكلات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات المحققة لتوجهات المجلس من خلال البت فيما يرفعه إليها مكتب الإدارة الاستراتيجية أو القيام برفعه إلى المجلس للبت فيه. وتعد اللجنة اجتهاتها بدعوة من رئيسها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ما يقدره رئيس اللجنة.

• مكتب الإدارة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

يتبع مكتب الإدارة الاستراتيجية للجنة الاستراتيجية حيث يمثل المكتب الذراع التنفيذية لها. ويتولى المكتب دراسة وتحليل سبل ترجمة "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" إلى خطط وبرامج تنفيذية ومن ثم الإشراف والمتابعة المستمرة على تقدم تلك الخطط والبرامج التنفيذية، ومدى تحقيقها لمستهدفاتها من خلال التقارير الواردة إليه، وتحديد الفجوات ورفع إلى اللجنة الاستراتيجية بشكل دوري بما يرى ملاءمته من توصيات. كما يتولى المكتب دوراً هاماً في تذليل العقبات والمشكلات التي تُصعّد إليه ودراسة أسباب تأخر أو تعثر المبادرات (إن وجدت) وإعداد ملف متكامل سعياً نحو إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والبت فيها أو رفعها إلى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للنظر في شأنها.

• مكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

يتولى المكتب مسؤولية متابعة المشروعات والقرارات التي يصدرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويشمل ذلك مدى تحقيق أهداف والتزامات "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، وما يراه المجلس من أولويات أو مبادرات نوعية ضمن البرامج التنفيذية الساعية لتحقيقها. ويشمل ذلك التأكد من تطبيق منهجيات إدارة المشروعات وتقسيمها إلى محافظ وتحليل الاعتماديات والمخاطر المرتبطة بذلك بما يدعم تحقيق النتائج المرجوة. كما يتولى المكتب مسؤولية متابعة سير المعاملات من وإلى المجلس والعكس، ويقوم المكتب بالتواصل مع الجهات في هذا الصدد لجمع التقارير الخاصة بذلك والتي تمكنه من متابعة التنفيذ وإدارة المخاطر ويشمل ذلك تعريف التحديات وتصعيدها ومتابعة مدى التزام الجهات ذات العلاقة بالتعاون وقيامها بمسؤولياتها وتسهيل تنفيذ البرامج، ورفع لمكتب الإدارة الاستراتيجية بشكل دوري.

تمثل الوزارة الجهة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، وذلك بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك. كما توفر الوزارة المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى الجهات ذات العلاقة، وتعمل على مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات ذات العلاقة.

• مركز الإنجاز والتدخل السريع:

يمثل المركز الذراع الداعمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عمله مع الجهات التنفيذية بغرض تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" وذلك من خلال تقديم الدعم في تصميم المبادرات وإنجازها وتنفيذها. كما يتدخل المركز بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في حال التعثر في تنفيذ أي من المبادرات المشمولة في البرامج التنفيذية المحققة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠". ويقوم المركز برفع تقارير دورية للمجلس حول البرامج والمشروعات والمهام التي تم تكليفه بها.

ثالثاً: على مستوى الإنجاز:

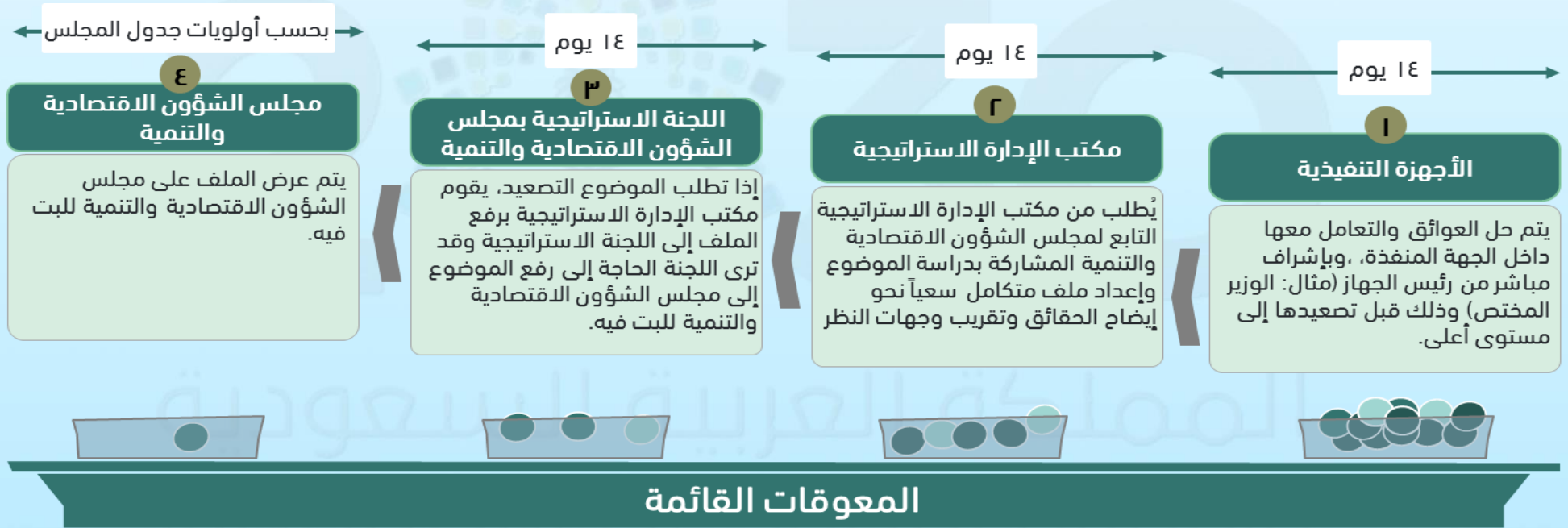
• الجهات التنفيذية:

الجهات التنفيذية "الرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" من وزارات وهيئات وأجهزة حكومية هي المعنية في المقام الأول بتطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع والمبادرات، وتنسيق الجهود والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في سبيل تحقيق النتائج المرجوة. كما يكون رئيس كل جهة هو المسؤول الأول عن الإنجاز وحل الإشكالات والتحديات الداخلية التي تعيق تحقيق الأهداف وإنجاز المبادرات ويشمل ذلك رفع التقارير وتوفير المعلومات للجهات ذات العلاقة.

• المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة: يناط بالمركز تعزيز الشفافية لجميع الأطراف ذات العلاقة عبر متابعة مدى التقدم الحاصل في تنفيذ البرامج والمبادرات وتحقيق المستهدفات، وقياس مستوى التقدم بشكل دوري، بما في ذلك التحقق من مدى التزام الجهات بتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة وإبراز أي تعثر أو تأخير في تقدم تنفيذ المبادرات ورفع بذلك إلى الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر. كما يتولى المركز إشراك المجتمع في متابعة أداء البرنامج والأجهزة المعنية من خلال نشر لوحات مؤشرات الأداء وتقارير دورية مدققة - بحسب نظامه الداخلي وبالتنسيق مع الفريق الإعلامي - حول مختلف البرامج التنفيذية المحققة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" كما يعمل المركز كذلك على بناء وتفعيل آليات متابعة وقياس أداء الأجهزة العامة ضمن الجهات المنفذة للبرامج والمبادرات.

آلية التصعيد:

نظراً إلى أهمية وجود آلية واضحة لحل الإشكالات التي قد تواجه التنفيذ وتصعيد كل ما من شأنه أن يعوق تحقيق الأهداف المرجوة ضمن منظومة حوكمة "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، فقد أعمدت آلية تضع مسؤولية حل العوائق على الأجهزة التنفيذية في المقام الأول، وتعزز من تحمل تلك الجهات لمسئولياتها، وترفع درجة إحاطة الجهات المعنية بأسباب تأخر أو تعثر تنفيذ المبادرات، وتفعيل دور المساءلة والمحاسبة في حال تطلب الأمر ذلك. ويتم ذلك وفق مستويات متعددة بحسب عمق وتعقيد المشاكل والفترة الزمنية اللازمة لحلها، حيث تقع مسؤولية التصعيد على كل جهة في مستويات التصعيد أدناه، بناءً على ما يتطلبه حل المشكلة وبشرط ألا تتجاوز مدة حل العوائق وتفاديها في أي جهة أسبوعين وبمتابعة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتهدف هذه الآلية إلى رفع كفاءة الإنجاز وسرعة حل المشكلات، وفقاً للآتي:



آلية التصعيد ضمن إطار حوكمة تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"

المستوى الأول: يتم حل العوائق والتعامل معها داخل الجهة المنفذة للبرامج والمبادرات وإشراف مباشر من رئيس الجهة (مثال: الوزير المختص) ويعوّل على رئيس الجهة حل معظم المشاكل التنفيذية في هذا المستوى وذلك قبل تصعيدها إلى مستوى أعلى في حال كان ما يعوق التقدم لا يقع ضمن إطار صلاحياته.

المستوى الثاني: يُطلب من مكتب الإدارة الاستراتيجية التابع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المشاركة دراسة الموضوع وإعداد ملف متكامل سعياً نحو إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والحصول على المعلومات اللازمة لذلك من جميع الجهات ذات العلاقة سعياً نحو حل العوائق المصعدة له. ولا يتم الرفع إلى اللجنة الاستراتيجية إلا عند تعذر معالجة ما يعيق تقدم الإنجاز على هذا المستوى.

المستوى الثالث: تقوم اللجنة الاستراتيجية بالبت فيما يرفع لها من مكتب الإدارة الاستراتيجية ضمن اختصاصاتها، وفي حال تعذر ذلك، قد ترى اللجنة الحاجة إلى رفع الموضوع إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت فيه.

المستوى الرابع: يعرض الموضوع على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت فيه



ماهي هوية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

أطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنمية في سبيل تحقيقها. وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهداف استراتيجية لتحقيق أهداف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) ومجابهة هذه التحديات إلى العام ٢٠٢٠م بناءً على مستهدفات محددة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته.

وانطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى ٢٤ جهة حكومية على أن يتم إضافة جهات أخرى في الأعوام المقبلة. ويهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها.

وتعتبر مبادرات البرنامج للعام ٢٠١٦م هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحول الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العاملة بناءً على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك ونقل الخبرات بين الجهات العاملة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

أهداف برنامج التحول الوطني:

تحقق آلية عمل ومخرجات برنامج التحول الوطني أثراً ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي وتحقيقاً للالتزام (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) برفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي عبر:

تحديد أهداف استراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة:

اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الاستراتيجية الداعمة لتحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام ٢٠٢٠م.

ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصة بالجهات:

تمت ترجمة الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية، ودراسة الجدوى الاقتصادية، مما يمتدّ وأثره على عملية التخطيط والتنفيذ ورفع كفاءة الإنفاق وتعظيم أثر هذه المبادرات في تحقيق الأولويات الوطنية. كما يحرص على تعزيز الشفافية عبر إعلان المستهدفات والنتائج.

تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة:

حدد برنامج التحول الوطني عدد من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفعة العام والمبنية على الأهداف الاستراتيجية للرؤية، حيث تم تحليل المبادرات في غرف دعم متخصصة وفق مُرشحات قائمة على تعظيم مساهمة المبادرات في تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة مثل:

المساهمة في توليد الوظائف:

تسهم مبادرات برنامج التحول الوطني على المساهمة في توليد أكثر من ٤٥٠ ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام ٢٠٢٠م، بما يسهم في تحقيق هدف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) بتنمية الفرص للجميع.

المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، مما يوفر نحو ٤٠% من الإنفاق الحكومي على المبادرات، ويساهم في تحقيق أحد أهداف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) في رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي.

المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي:

تسهم عدد من مبادرات برنامج التحول الوطني في توطين أكثر من ٢٧٠ مليار ريال في المحتوى المحلي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل، تحقيقاً لهدف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) في تعظيم المحتوى المحلي في قطاعات مختلفة.

المساهمة في التحول الرقمي :

يحدد برنامج التحول الوطني (٥) منصات رقمية مشتركة بين الجهات العامة، و (٢٩) مبادرة رقمية جوهرية متعلّقة بقطاعات حيوية، وعدد من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحول الرقمي الحكومي، وذلك تماشياً مع التزام رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بتبني البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص.

ولتحقيق استدامة العمل وتعظيم الأثر، اعتمد البرنامج على مكمّات رئيسية تساهم في رفع درجة الاحترافية وانسيابية العمل ومنها:

الشفافية:

تحقيقاً لتعزيز الشفافية في (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) ولضمان متابعة تقدم المبادرات وتحديد الفجوات بشكل سريع، تم تطوير لوحة قياس أداء موحدة تشمل جميع الأهداف والمؤشرات والمستهدفات لكل جهة، كما تقيس اللوحة أيضاً مدى التقدم في تنفيذ المبادرات، بما يساهم في رفع درجة الشفافية والمساءلة، وبما يعزز مسؤولية الإنجاز لدى الجهات المعنية بالتنفيذ، ويرفع من كفاءة وسرعة اتخاذ القرار.

المؤسسية:

من أجل بناء منظومة قادرة على الإنجاز، يقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ببناء منظومة حوكمة متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعّالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي مثل مركز الإنجاز والتدخل السريع والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، ويسعى برنامج التحول الوطني إلى تعزيز هذه المنظومة عبر دعم إنشاء مؤسسات جديدة مثل مكاتب تحول داخل الجهات المشاركة، لمتابعة تنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني؛ بما يمكن مؤسسة العمل ومواءمة المبادرات، ورفع تقارير عنها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بطريقة دورية.

الدعم التخصصي:

لتعزيز جودة مبادرات الجهات الحكومية، عمل برنامج التحول الوطني على رفع درجة المشاركة بين الجهات العامة عبر مواءمة المبادرات ذات الأهداف المشتركة وتعزيز التنسيق فيما بينها ونقل المعرفة عبر تأسيس وحدات دعم متخصصة تعمل على مراجعة المبادرات وتقييمها ودراسة الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة مع الخبراء والمعينين.

آلية عمل برنامج التحول الوطني:

اعتمدت الجهات المشاركة في البرنامج آلية تشاركية في المراحل كافة، حيث عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والجهات الحكومية الـ ٢٤ المشاركة في المرحلة الأولى من البرنامج بشكل جماعي، وقد تم دعوة جهات حكومية أخرى للمساهمة في تخطيط المبادرات وتفصيلها مثل وزارتي الداخلية والخارجية وغيرها، وذلك حرصاً على تنسيق العمل ورفع جودة وواقعية المخرجات.

المرحلة الأولى من آلية عمل برنامج التحول الوطني:

حصر تحديات الجهات في سبيل تحقيق الرؤية ووضع أهداف مرحلية حتى ٢٠٢٠م.

المرحلة الثانية:

تطوير مبادرات داعمة بشكل سنوي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة:

تطوير الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المبادرات.

المرحلة الرابعة:

تعزيز الشفافية ونشر المستهدفات والنتائج.

المرحلة الخامسة:

المراجعة والتحسين المستمر وإطلاق مبادرات جديدة وضم جهات إضافية ومتابعة التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة في البرنامج، تشمل آلية العمل على مراجعة دورية لمدى تحقق الأهداف الاستراتيجية وذلك عبر متابعة دقيقة للمستهدفات ومدى تقدم المبادرات التي تقوم الجهات على تنفيذها وفق مستويين مختلفين:
أولاً: مراجعة مدى تحقق المستهدفات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للجهات والتي تمثل مدى نجاح الجهة في تجاوز التحديات الوطنية.
ثانياً: متابعة تقدم الإنجاز في المبادرات مقارنة بالخطط المرسومة لها ويساعد هذا المستوى من المتابعة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل مبكر قبل انعكاس آثار معوقات التنفيذ على تحقيق المستهدفات.

الجهات المشاركة في برنامج التحول الوطني :

تم إطلاق برنامج التحول الوطني في مرحلته الأولى على مستوى ٢٤ جهة حكومية، تمثل الوزارات الممثلة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعدد من الجهات العامة الأخرى والمرتبطة بشكل رئيسي بالأهداف الاستراتيجية (الرؤية المملكة العربية السعودية). عدد المؤشرات عدد المسدقات

م	اسم الجهة	عدد الأهداف الاستراتيجية	عدد المؤشرات	عدد المستهدفات
١.	وزارة العدل	7	21	19
٢.	وزارة المالية	6	12	12
٣.	وزارة الاقتصاد والتخطيط	6	13	7
٤.	وزارة الصحة	16	17	16
٥.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	10	17	17
٦.	وزارة التجارة والاستثمار	7	10	9
٧.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	7	25	24
٨.	وزارة الخدمة المدنية	5	11	11
٩.	وزارة الثقافة والإعلام	4	10	9
١٠.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	16	35	35
١١.	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	15	24	24
١٢.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	13	37	37
١٣.	وزارة الإسكان	3	11	11
١٤.	وزارة التعليم	8	20	19
١٥.	وزارة النقل	9	15	15
١٦.	وزارة الحج والعمرة	5	15	10
١٧.	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني	4	16	16
١٨.	الهيئة العامة للرياضة	4	7	5
١٩.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	9	12	10
٢٠.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	7	12	12
٢١.	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	4	8	8
٢٢.	معهد الإدارة العامة	2	4	4
٢٣.	الهيئة العامة للاستثمار	5	12	11
٢٤.	الهيئة العامة للغذاء والدواء	6	7	5
	المجموع	178	371	346

حوكمة برنامج التحول الوطني:

تم تصميم حوكمة البرنامج ضمن إطار الحوكمة المعتمد لتحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، وعليه تمثل حوكمة البرنامج انعكاساً لحوكمة تنفيذ (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، وذلك حرصاً على تنسيق الجهود بين الجهات المشاركة في البرنامج، ورفع كفاءة العمل، والتحسين المستمر، ورفع معايير الرقابة ومتابعة الأداء. ويأتي النموذج تطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية في تطبيق الاستراتيجيات، تشمل إطلاق لوحات لمتابعة مؤشرات قياس الأداء، وتطبيق منهجية إدارة محافظ المشاريع، وتطبيق مفهوم التدخل السريع على مستوى الجهات الحكومية في حال تعثر تنفيذ المبادرات.

تكاليف وعوائد برنامج التحول الوطني:

تمثل آلية اعتماد تكاليف مبادرات الجهات المشاركة في برنامج التحول الوطني تأكيداً لتوجه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتعزيز الأثر المتوقع من المبادرات والبرامج الحكومية، عبر ربطها بالأولويات الوطنية ودراسة العوائد الاقتصادية والمالية المتوقعة منها. وتعكس اعتمادات السيولة المقدرة للإفناق على المبادرات خلال السنة المالية ٢٠١٦م الفرص الاقتصادية المتوقعة في إعادة هيكلة عدد من القطاعات وتسهيل الإجراءات، مما أسهم في خفض تكاليف المبادرات، كما أن آلية الاعتماد ونشر الأرقام الخاصة بالمبادرات يعزز من منهج الشفافية والتي يسعى المجلس إلى ترسيخه في الميزانيات والاعتمادات المالية. اعتمدت آلية عمل برنامج التحول الوطني أساليب مبتكرة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمبادرات. حيث قام البرنامج بوضع التكاليف التقديرية المقترحة للمبادرات وفق آليات تعظم من مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة الإفناق الحكومي، مما أسهم في تخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومة ورفع العوائد المالية والاقتصادية والنموية المتوقعة من البرنامج. وسيتم تطبيق هذه الآلية بشكل سنوي، لدراسة الجدوى الاقتصادية للمبادرات المستحدثة، ومن ثم اعتماد تكاليف جديدة للسنوات القادمة ابتداء من عام ٢٠١٧م وإلى العام ٢٠٢٠م من خلال اللجنة المالية والتي تعمل على وضع معايير محددة لقياس مدى كفاءة التخطيط المالي للمبادرة ومدى ملاءمة السيولة السنوية اللازمة للمبادرات مع الميزانية، مما يعظم الاستفادة من المبالغ المخصصة للمبادرات واستثمارها بما يتلاءم مع الوضع المالي والاقتصادي. وتم اعتماد ٥٤٣ مبادرة للبدء في عام ٢٠١٦م حتى الآن، وقدرت تكاليفها الكلية على الحكومة للخمس سنوات القادمة ب ٢٧٠ مليار ريال.

الأهداف والمستهدفات للجهات المشاركة

مصطلحات قياس الأداء

الهدف الاستراتيجي:

هو المقصد الذي تتطلع الجهة إلى تحقيقه، تماشياً مع (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠).

مثال: تنوع الاقتصاد الوطني

مؤشرات قياس الأداء:

هي قيم رقمية تعكس مدى تمكن الجهة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية.

مثال: متوسط دخل الفرد

القيم المستهدفة:

هي قيم لمؤشرات قياس الأداء التي تتطلع الجهة إلى تحقيقها.

القيم المرجعية:

هي قيم لمؤشرات قياس الأداء نجحت دول أخرى بتحقيقها.

مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

يعتبر برنامج التحول الوطني أحد البرامج التنفيذية المنبثقة من الرؤية والذي يُعد الأجهزة الحكومية المشاركة في البرنامج لأداء الدور المناط بها من خلال وضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٢٠ كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية، ومن ثم وضع مبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الأثر المتوقع من البرنامج.

كما تميزت مبادرات برنامج التحول الوطني بألية تشترط وجود خطط تفصيلية لتنفيذ كل مبادرة سعياً لتعزيز فرص نجاحها وتعظيم أثرها، حيث تحتوي الخطط التفصيلية التي وضعتها الجهات لكل مبادرة على تفصيل لمراحل وخطوات تنفيذ المبادرات، والمدى الزمني لتنفيذ كل خطوة. وكجزء من آليات التنفيذ، يجري العمل حالياً على توزيع مسؤوليات التنفيذ خصوصاً في الجهات التي تم إعادة هيكلتها وفصل ودمج قطاعات مختلفة، مثل وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وغيرها من الجهات.

وتمهيداً لتنفيذ مبادرات البرنامج، ولضمان تحقيق أهدافه، قام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالموافقة على المبادرات التالية والتي قدرت تكاليفها الكلية المبدئية للسنوات المالية الخمس من (١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ) / إلى (١٤٤١ / ١٤٤٢ هـ) بمبلغ إجمالي بلغ نحو 268 مليار ريال سيتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة ولا يشمل إجمالي التكلفة مساهمة القطاع الخاص التي تتوقعها الجهات في تكاليف المبادرات. كما سيتم بشكل سنوي - وحسب الإجراءات النظامية المتبعة - مراجعة هذه التكاليف وفق تقدم البرنامج.

موجز بالمبادرات المستهدفة من قبل أجهزة الدولة المختلفة

(٥٤٢) مبادرة بتكلفة تزيد عن (٢٦٨) مليار ريال سعودي

م	اسم الجهة	عدد المبادرات المستهدفة	التكاليف الكلية * (المبالغ بالآلاف الريالات)
١.	وزارة العدل	١٤	٣,٢٢١,٥٠٢
٢.	وزارة المالية	٣١	٣,٣٧٨,١٢٥
٣.	وزارة الاقتصاد والتخطيط	٢٠	٣,٢٩٣,٢٥٥
٤.	وزارة الصحة	١٨	٢٣,٠٥٧,٣٣٠
٥.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	٣١	١٤,٨٩٦,٩٨٦
٦.	وزارة التجارة والصناعة (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٣٨	٤,٣١٣,٠٥٠
٧.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	٩	٤,١٧٥,٨٢٥
٨.	وزارة الخدمة المدنية	٨	٧٥١,٨٨٢
٩.	وزارة الثقافة والإعلام	٩	٣,٣٠٢,٩٠٥
١٠.	وزارة الزراعة (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٢٥	١٣,٩٤٢,٤٠٥
١١.	وزارة البترول والثروة المعدنية (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٧	٢,٦٩٣,٩٤٥
١٢.	وزارة المياه والكهرباء (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	١٣	١٢,٩٢٣,٦٥٨
١٣.	وزارة الشؤون الاجتماعية (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٤٣	٥,٣٥٠,٨٢٨
١٤.	وزارة العمل (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٢٦	٧,٩٣١,٧١٠
١٥.	وزارة الإسكان	٢١	٥٩,١٦٦,٦٦٠
١٦.	وزارة التعليم	٣٦	٢٤,٣٦٥,٨٤٢
١٧.	وزارة الحج (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٢٤	٣٣٣,٦٠٠
١٨.	وزارة النقل	١٦	٥,٦١٦,٥٠٠
١٩.	الرناسة العامة لرعاية الشباب (سيتم توزيع مسؤوليات تنفيذ المبادرات للجهات الحكومية التي تم إعادة هيكلتها)	٢٢	٧,٧٤٦,٣٣٥
٢٠.	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني	٢٣	١٠,٤٨٣,٩٨٥
٢١.	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع	٤٧	٤١,٦٢٩,٠٥٥
٢٢.	الهيئة العامة للاستثمار	١١	١,٠٨٦,١٥٢
٢٣.	الهيئة العامة للغذاء والدواء	٦	٤٦٤,٠٤٩
٢٤.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٣٠	٨,٣٠٤,٧٤٧
٢٥.	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	١٠	٥,١٧٢,٤٦٧
٢٦.	معهد الإدارة العامة	٤	٨٠٧,٧٦٢
	المجموع	٥٤٢	٢٦٨,٤١٠,٥٥٩

* التكاليف الكلية الإجمالية لخمس سنوات مالية من ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ إلى ١٤٤١/١٤٤٢ هـ التي ستتحملها خزينة الدولة (لا تشمل مساهمة القطاع الخاص في تكاليف المبادرة)

الجزء الثالث

ما يخص وزارة التعليم في تحقيق
الرؤية وتنفيذ برنامج التحول الوطني

مقدمة

جاء إعلان «رؤية السعودية ٢٠٣٠» مواكباً لرسالة التعليم وداعماً لمسيرتها، لبناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، وانطلاقاً من هذه الرسالة جاءت «الرؤية» لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتمتية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم.

وستعمل الرؤية على تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية السعودية من خلال:

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
- تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، لتمكن المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية، واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج، والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية.
- موازنة مخرجات المنظومة التعليمية مع حاجات سوق العمل من خلال البوابة الوطنية للعمل (طاقات).
- التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- التركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة.
- تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتصنيف العلمي.
- عقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية.

ومن جهة أخرى فإن الرؤية تستهدف أيضاً أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية في ٢٠٣٠، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد.

ومن التزامات «رؤية السعودية ٢٠٣٠» تطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف لإشراك الأسر في ٨٠ في المئة من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في ٢٠٢٠، إضافة إلى وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً. وأيضاً إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

مبادرات وزارة التعليم في تحقيق الرؤية وتنفيذ برنامج التحول الوطني

م	اسم المبادرة	المبالغ بآلاف الريالات
١.	الإطار الشامل للتطوير المهني المستمر للمعلمين والقيادات التعليمية	2,000,000
٢.	التحول نحو التعليم الرقمي لدعم تقدم الطالب والمعلم	1,600,000
٣.	برنامج أندية الحي الترفيهية التعليمية	2,017,632
٤.	تحسين وسائل الأمن والسلامة في المباني المدرسية	1,555,900
٥.	تخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين والقيادات التعليمية لضمان التركيز على العملية التعليمية لتقليل التكاليف وتحسين الجودة للخدمات المساندة	750,000
٦.	تشجيع مشاركة القطاع الأهلي في الاستثمار في التعليم العام (بما في ذلك رياض	11,030
٧.	تشغيل مكتب التحول الوطني بوزارة التعليم لضمان تنفيذ برنامج التحول الشامل في وزارة التعليم	170,000
٨.	تطبيق النماذج التشغيلية المقترحة لوزارة التعليم وإعادة توزيع الأدوار بين الوزارة والجامعات وإدارات التعليم	180,000
٩.	تطوير إستراتيجية وطنية لرفع مستوى مهنة التعليم من خلال رفع المستوى المهني للمعلمين وتطوير المنظومة المحيطة بالمهنة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمعلمين..	500,000
١٠.	تطوير التعليم الابتدائي	250,000
١١.	تطوير برامج حضانات ورياض الأطفال والتوسع في خدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة	٢,٢٤٦,٨٧٨
١٢.	تطوير برنامج الابتعاث الخارجي وتحسين كفاءته التشغيلية	٤٨٠٠٠
١٣.	تطوير مصفوفة متكاملة للمهارات الشخصية المؤدية للنجاح في الحياة العامة والعملية، وتضمينها في المناهج والأنشطة غير الصفية	959,000
١٤.	تطوير منظومة التعليم التقني التطبيقي من خلال إنشاء جامعة تقنية تطبيقية باسم جامعة الملك سلمان للعلوم التقنية التطبيقية وربط الكليات التقنية بها من خلال إطار تكاملي مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وكذلك كليات المجتمع	2,900,000
١٥.	تطوير نموذج جديد في بنية المناهج الدراسية للتحول نحو التعليم المعتمد على الطالب، بدلاً من التعليم المعتمد على المعلم، لتمكين المعلمين من تلبية احتياجات الطلاب وتمتية قدراتهم على مواجهة تحديات الحياة	1,028,400
١٦.	تعزيز المشاركة في المسابقات الدولية العلمية	50,000
١٧.	توفير ورش فنية بالمدارس لتدريب الطلاب على المهن وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو المهن	1,691,760
١٨.	جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية من أجل تنوع نماذج تمويل النظم التعليمية	240,000
١٩.	رفع كفاءة الأداء في الميزانية والتخطيط بما يحقق ترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية	١,٥٠٠,٠٠٠
٢٠.	مركز تطوير تعليم اللغة الإنجليزية	٤٩,٩٩٠
٢١.	مركز تطوير تعليم اللغة العربية	٤٩,٩٩٠
٢٢.	مركز تطوير تقنيات نظم المعلومات الصحية	٤٩,٩٠٠
٢٣.	مركز تطوير تعليم العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات STEM	٤٩,٩٩٠
٢٤.	مشروع تطوير التربية الخاصة/ إنشاء مركز وطني متخصص للتربية الخاصة بالتعاون مع القطاع الأهلي	١,٠٠٠,٠٠٠
٢٥.	منظومة الخدمات الإلكترونية الجامعية (جامعة)	٩٠,٠٠٠
٢٦.	وضع إطار عملي لضمان الموازنة بين مخرجات التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل	٤٨,٠٠٠
٢٧.	تطوير نظام للتقويم الشامل للمقررات الأساسية لتحديد الفجوة بين مستوى الطلاب والمتوقع، حسب معايير كل مرحلة دراسية	١,٣٠٠,٠٠٠
٢٨.	تطوير نموذج جديد لتشغيل المدارس الحكومية باسم «المدارس المستقلة» بحيث يتم تحويل ٢٠٠٠ مدرسة حكومية لتشغيلها من قبل مؤسسات إقتصادية صغيرة الحجم	٥٠,٠٠٠
٢٩.	التعلم مدى الحياة (الاستدامة)	١,٥٧٨,٨١٨
٣٠.	إيجاد برنامج تثقيفي عن الاستثمار وريادة الأعمال لدى طلاب المرحلة الثانوية والجامعية	٤٩,٩٠٠
٣١.	تعزيز الصورة الذهنية عن التعليم في المملكة العربية السعودية	٤٩,٩٠٠
٣٢.	تعزيز مشاركة الأسرة في العملية التربوية والتعليمية ودورها في تعزيز القيم والهوية الوطنية (ارتقاء)	١٠٠,٧٥٤
٣٣.	إنشاء وتطوير نظام خدمات المعلومات الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية	٥٠,٠٠٠
٣٤.	تطوير إحصاءات التعليم وبناء قواعد بيانات الخريجين وبيانات البحث العلمي	٥٠,٠٠٠
٣٥.	إنشاء مكتب الإدارة الاستراتيجية في وزارة التعليم	٥٠,٠٠٠
٣٦.	تطوير مؤشرات قياس الأداء في وزارة التعليم	٥٠,٠٠٠
اجمالي التكلفة للمبادرات (وهي لخمس سنوات مالية من ١٤٣٧/١٤٣٨هـ - ١٤٤١/١٤٤٢هـ التي ستحملها خزينة الدولة) لا تشمل مساهمة القطاع الخاص في تكاليف المبادرة).		٢٤,٣٦٥,٨٤٢



استعراض للأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم

وارتباطها بالرؤية ومؤشرات الأداء والقياس

الهدف الاستراتيجي الأول

إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن
تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل
المستقبلية

الارتباط بأهداف الرؤية 2030

مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معياري إقليمي	معياري عالمي
نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال (3 إلى 6 سنوات)	13	27.2	نسبة مئوية (%)	79	81
نسبة الأمية بين الكبار (15 سنة فأكثر، سعوديين)	5.32	2.5	نسبة مئوية (%)	2	1
نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات النقل المدرسي (في المدارس الحكومية)	28	43	نسبة مئوية (%)	59	83
نسبة الطلبة المستفيدين من برامج ذوي الإعاقة (6-18 سنة)	58,600 / عدد الأطفال السعوديين 18-6	200,000 / عدد الأطفال السعوديين 18-6	نسبة مئوية (%)	12	12

الهدف الاستراتيجي الثاني					
تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم					
الارتباط بأهداف الرؤية 2030					
ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية					
مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار إقليمي	معيار عالمي
متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمين	10	18	عدد ساعات	25	100
متوسط عدد ساعات التطوير المهني في القيادة التعليمية التي استكملها قادة المدارس	5	20	عدد ساعات	39	21
نسبة المعلمين المجتازين لاختبار «قياس»	48	65	نسبة مئوية (%)	لا ينطبق	لا ينطبق

الهدف الاستراتيجي الثالث					
تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار					
الارتباط بأهداف الرؤية 2030					
ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية تتمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها					
مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار إقليمي	معيار عالمي
عدد الميداليات والأوسمة في المسابقات الدولية	86	133	عدد	5	تحت الدراسة
نسبة الطلبة المستفيدين من البرامج الخاصة بالموهوبين	87.3	100	نسبة مئوية (%)	تحت الدراسة	10-6

الهدف الاستراتيجي الرابع

تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم

الارتباط بأهداف الرؤية 2030

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن
تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل
المستقبلية

مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معياري إقليمي	معياري عالمي
متوسط نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية TIMMS الصف الثامن - رياضيات وعلوم	(Math) 394 (Science) 436	(Math) 450 (Science) 480	عدد	483,452	590,611
متوسط نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية TIMMS الصف الرابع - رياضيات وعلوم	(Math) 410 (Science) 429	(Math) 460 (Science) 470	عدد	463,469	583,606
متوسط نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية في القراءة PISA	لا ينطبق	460	عدد	475	542
متوسط نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية في القراءة PIRLS الصف الرابع	430	460	عدد	439	567

الهدف الاستراتيجي الخامس

تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن
تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل
المستقبلية

الارتباط بأهداف الرؤية 2030

مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معياري إقليمي	معياري عالمي
نسبة الطلاب المشاركين في الأنشطة غير الصفية خارج اليوم الدراسي	15	55	نسبة مئوية (%)	60	57
نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات أندية الحي	5	25	نسبة مئوية (%)	تحت الدراسة	25

الهدف الاستراتيجي السادس

تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل

تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل
المستقبلية

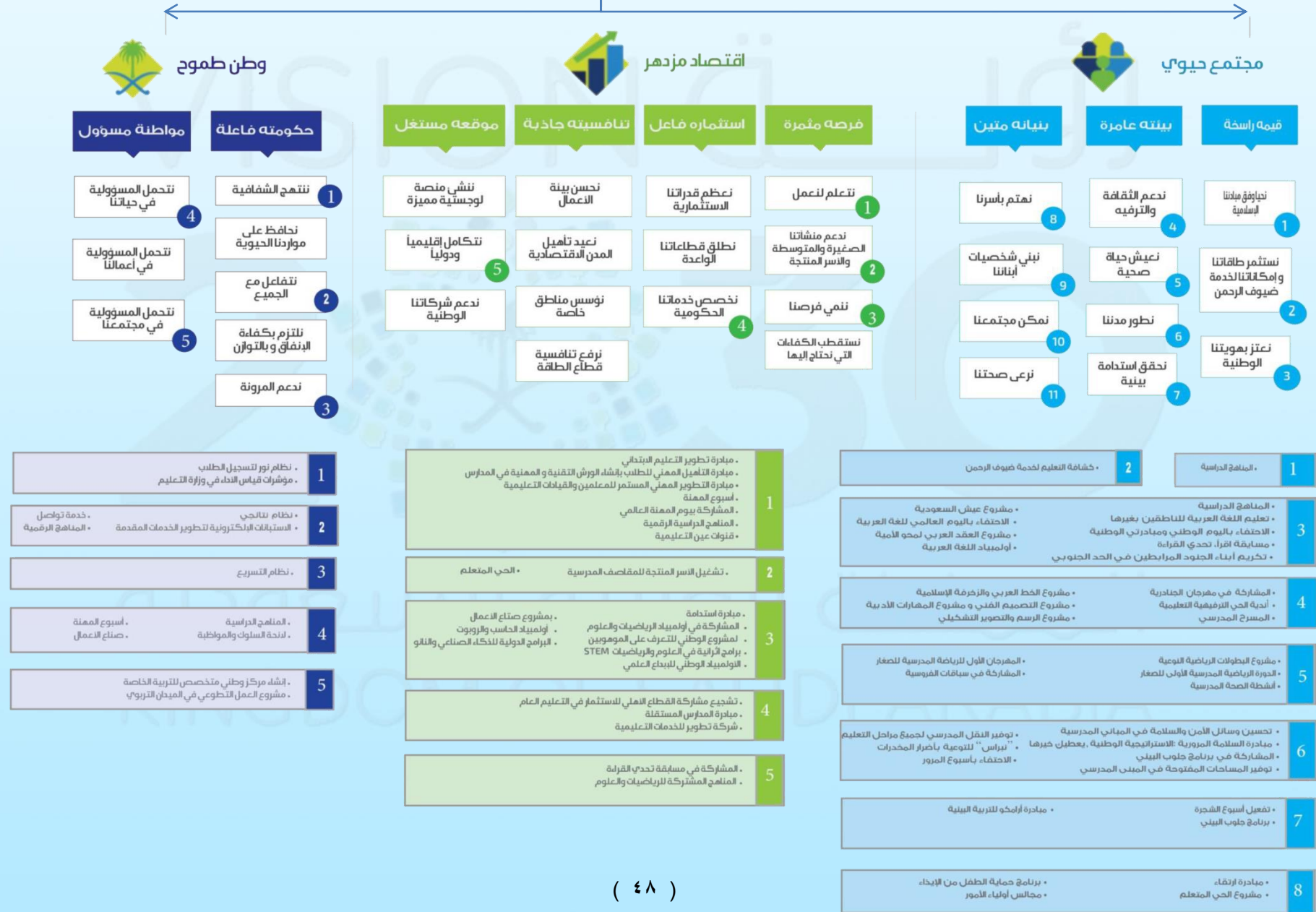
الارتباط بأهداف الرؤية 2030

مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معياري إقليمي	معياري عالمي
نسبة الخريجين الملتحقين بسوق العمل خلال (6) أشهر من تاريخ التخرج *	جاري احتسابه	تحت الدراسة	نسبة مئوية (%)	تحت الدراسة	90

تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم					الهدف الاستراتيجي السابع
تحقيق التوازن في الميزانية					الارتباط بأهداف الرؤية 2030
مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار إقليمي	معيار عالمي
معدل (طالب/ معلم)	1:09	1:17	نسبة (معدل)	1:15	1:25

رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم					الهدف الاستراتيجي الثامن
تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية التوسع في خصصة الخدمات الحكومية إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا					الارتباط بأهداف الرؤية 2030
مؤشر الأداء	خط الأساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار إقليمي	معيار عالمي
نسبة الطلبة في التعليم العالي غير الحكومي	6	15	نسبة مئوية (%)	40	26
عدد المباني المدرسية الحكومية الموفرة من قبل القطاع الخاص	0	100	عدد	176	تحت الدراسة
نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الأهلية	14	25	نسبة مئوية (%)	70	30

طلاب التعليم العام ورؤية السعودية 2030



رؤية VISION

المصدر :

المواقع الإلكترونية التالية :

- <http://www.saudi.gov.sa/wps/portal> رؤية المملكة البوابة الوطنية
- www.moe.sa وزارة التعليم
- رؤية السعودية ٢٠٣٠ - التعليم
- صور رؤية السعودية - التعليم

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

رؤية VISION



والله الموفق والمستعان

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رؤية VISION

2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مكتب التعليم شمال المدينة المنورة - بنات